

نظام عبد الكريم الشافعي\* \*\*Nedham Abudlkareem Alshafai

## تطور الأحجام السكانية والقوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

### Development of Population Size and Manpower in Gulf States in the First Decade of the 21st Century

ملخص: لا تزال دول مجلس التعاون في الخليج العربي، حيث النفط عصب الحياة الاقتصادية والسكانية، تشهد نموًا ديمغرافيا كبيرا مقارنةً بالمتوسط العالمي، وحتى مقارنةً بالدول النامية ذات المعدلات المرتفعة في هذا المجال. نهدف في هذا البحث إلى بيان الواقع الحالي للأحجام السكانية وتطورها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع الإشارة إلى مسببات التغيرات. وستعرض أيضا لجوانب من التبعات، بخاصة الديموغرافية منها في فترة كان يفترض أن تكون الأمور فيها قد هدأت بعد عقود من البناء حثمت الحاجة الملحة للعمالة الوافدة. ويسعى هذا البحث أيضًا إلى معرفة التطورات التي حدثت للقوى العاملة بصورة عامة، مع التركيز على القوى العاملة المواطنة وتطور مساهمتها. تعتمد الدراسة على تحليل البيانات العامة المنتجة محليًا في دول مجلس التعاون الست، ومصادر إقليمية ودولية، إضافةً إلى نتائج الدراسات والبحوث المتفرقة والمنشورة بخصوص الموضوع.

كلمات مفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي، الأحجام السكانية، القرن الحادي والعشرين، القوى العاملة، البدون

**Abstract:** The economy and demography of the Arab states in the Gulf Cooperation Council (GCC) are bound together by petroleum. Each is still registering great demographic growth, both in comparison with global averages and amid developing nations with high rates of population growth. This paper sheds light on the current reality and evolution of population sizes in the GCC states through

\* أستاذ مشارك بدرّس الجغرافيا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة قطر.

\*\* Associate Professor of Geography in the Faculty of Arts and Sciences at Qatar University's Humanities Division.

the first decade of the 21st century. The paper then examines factors underlying the changes. It then goes on to discuss the demographic consequences of these developments during a period when demographic changes were expected to have settled, following decades of construction that made migrant workers an urgent necessity. The study seeks to understand developments in the manpower sector in general, with a focus on the growth of the contribution of indigenous (citizen) manpower. The paper examines and analyzes general data collected locally from the six GCC states, along with international and regional resources, and the findings of a variety of recently published studies on the subject.

**Keywords:** GCC States, Population Sizes, Twenty-First Century, Manpower, Stateless Persons

## مقدمة

يشهد الوضع السكاني، كظاهرة إنسانية مرتبطة بالجغرافيا، تغيرات وتحولات بصورة دائمة على المستوى العالمي، وخاصة في الفترة المعاصرة، ويشهد بالتالي اختلاف خصائص السكان نتيجة العوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة والمرتبطة بالإنسان وتصرفاته كفرد لتحقيق أهدافه الشخصية، أو تصرف المجتمعات إزاء الظاهرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية القومية عبر اتباع الدول سياسات سكانية. إن التغيرات الديموغرافية هذه، المقصودة أحياناً، تلاحظ بقوة في الدول التي تشهد تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، ومنها الدول الحية، كدول الخليج على سبيل المثال؛ ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نمت الأحجام السكانية بشكل كبير خلال العقود الستة الماضية، فأصبحت المنطقة جاذبة للسكان بعد أن كانت طاردة لهم عبر التاريخ. وتشير البيانات إلى أن عدد السكان في هذه الدول الست كان حوالي ٥ ملايين في عام ١٩٥٠، وارتفع إلى حوالي ١٣ مليوناً في سنة ١٩٨٠ وقاربة ٤٤ مليوناً في منتصف سنة ٢٠١٠<sup>(١)</sup>.

هذا الانجذاب السكاني إلى دول المنطقة جعل الوافدين إليها في نهاية العقد الأول من القرن الحالي (٢٠١٠)، ويقدر عددهم بأكثر من ٢٠ مليوناً، يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان دول الخليج، أي ما يزيد على ٤٥ في المئة، بعد أن كانت ٣١ في المئة تقريباً سنة ١٩٨٠. وما انفكت النسبة ترتفع حتى أن الوافدين اليوم أكبر حجماً من أحجام مواطني دولة الإمارات وقطر والكويت والبحرين مجتمعة<sup>(٢)</sup>.

(١) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء (سكان)، آخر تصفح نيسان/أبريل ٢٠١٣، الموقع الإلكتروني: <www.gccsg.org.sa>.

(٢) دخلت كل من الإمارات وقطر والكويت هذه الوضعية بحيث أصبح المواطنون فيها أقلية منذ زمن طويل، ولكن البحرين انضمت إلى هذه المجموعة في تموز/يوليو ٢٠٠٧، عندما تعدت نسبة غير المواطنين نسبة المواطنين، ولأول مرة، ب ١ في المئة (إعلان صادر عن جهاز الإحصاء في مملكة البحرين).

هؤلاء الوافدون أتوا من جهات جغرافية كثيرة، حتى لتكاد جنسيات العالم كلها تكون ممثلة في هذه المنطقة. ومما ينبغي تأكيده هو أن من الخصائص الجديدة لهذه الظاهرة في دول المجلس، ومنذ الغزو العراقي للكويت، خصيصة ارتفاع نسبة غير العرب وغير المسلمين بين الوافدين، وهو ما يعني التأثير في الهوية المحلية.

من ناحية أخرى، اختلفت الظروف المعيشية لمواطني هذه الدول مقارنة بظروفهم في عقود مضت، أكان في المجال الاجتماعي أم في المجال الاقتصادي والثقافي والحضاري، وتحققت لهؤلاء المواطنين تنمية بشرية عالية جداً، كما تبينها تقارير التنمية البشرية، فأثرت بكل تأكيد في خصائصهم الديموغرافية كمعدلات المواليد ومعدلات الوفيات بكل قياساتها، وكذلك مستوى أمد الحياة؛ فمعدلات الخصوبة الكلية على سبيل المثال انخفضت إلى متوسط يبلغ حوالي ٤ مواليد بعد أن كانت تزيد على ٧ مواليد، وانخفضت معدلات المواليد إلى حوالي ٢٥ في الألف بعد أن كانت أعلى من ذلك كثيراً، وارتفع أمد الحياة ليصل إلى قرابة ٨٠ سنة كمتوسط بين الجنسين، لينافس الدول المتقدمة، وذلك في نهاية فترة الدراسة (٢٠١٠)<sup>(٣)</sup>.

يحاول البحث هذا رصد التغيرات التي حدثت في الحالة السكانية في دول الخليج، فيما نحن ندخل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتحديد الخصائص الجديدة أو المتجددة بخصوصها في جانبين هما: الخلل السكاني بين المواطنين والوافدين، والخلل في التركيبة العمالية بين الطرفين.

## أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يستعرض موضوع السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الموضوع المثار كثيراً في الأدبيات العلمية المحلية والدولية في جميع التخصصات، العلمية منها والإنسانية والاجتماعية، بسبب الخلل الذي يعتره، وخاصة بين المواطنين وغير المواطنين. وسيضيف هذا البحث عبر محاوره أسئلة مثل: ألا يزال الحجم السكاني في المنطقة ينمو بشكل كبير بعد العقد الأول من هذا القرن؟ وهل الخلل السكاني المعروف في المنطقة ينمو بالتيرة نفسها؟ وهل من تطورات في العمالة المحلية كان لها تأثير في ضبط نسبة الوافدين؟ وهل العمالة العربية لا تزال مستمرة في الانخفاض؟ وماذا عن المجموعة المعروفة بغير محددتي الجنسية من السكان؟ وأخيراً كيف تختلف جوانب البحث في كل دولة عن جوانب البحث في شقيقتها من دول الخليج؟

(٣) الأمانة العامة لمجلس التعاون، مرجع سابق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠: حقوق الإنسان والتنمية البشرية (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٠)، والتقارير السنوي، ٢٠١٢/٢٠١١: المستقبل المستدام الذي نريد: <http://www.undp.org/content/dam/undp/corporate/UNDP-in-action/2012/UNDP-AnnualReport-ARABIC.pdf>

## أهداف البحث ومنهجه

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى الواقع الحالي للأحجام السكانية في دول الخليج بشكل عام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو الواقع المتأثر جدًا بنمو السكان غير الطبيعي، ودرجات الاختلاف بين دول المنطقة.

- التعرف عن قرب إلى جوانب من تطور التركيبة السكانية، وخاصة من زاوية تركيبة المواطنين وتركيبية غير المواطنين، والتنبؤ بالوضع مع حلول سنة ٢٠٢٠ وسنة ٢٠٣٠.

- التعرف إلى التطورات التي حدثت في تركيبة القوى العاملة خلال فترة الدراسة، وتقدير الوضع في المستقبل بناء على التحولات المتوقعة.

تأتي أهداف البحث العلمية هذه تأييدًا لما يؤكده حسن الخياط في دراساته للوضع السكاني في دول الخليج بقوله: «يكون الرصيد السكاني أساسًا هامًا يتعين رصده وتحليله وتقويمه بعمق وشمولية وموضوعية، إذا أريد له أن يستخدم بفاعلية أكبر في التخطيط لتنمية شاملة، وبخاصة في الأقطار التي تمر بحركة وتغير شامل وسريع، كما هي الحال في دول مجلس التعاون الخليجي»<sup>(٤)</sup>.

ولتحقيق هذه الأهداف، انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الإقليمي، عند مقارنته بين دول الخليج الست من حيث خصائصها السكانية، وذلك بالاستعانة بمصادر كثيرة للبيانات السكانية المنشورة، المحلية منها والدولية، مع مراعاة التدقيق فيها وأخذ ما هو أقرب إلى الواقع منها، بالإضافة إلى نتائج دراسات سابقة عن الموضوع مختلفة في أهدافها ومصادر إنجازها ونشرها.

## التعريف بإقليم الدراسة

يضم إقليم الدراسة ست دول مكوّنة لمنظمة إقليمية عربية أنشئت سنة ١٩٨١ تحت مسمى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وجُعِلت مدينة الرياض مقرًا لها. الدول الست هذه هي دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت. تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٢,٤ مليون كلم<sup>٢</sup>، وبلغ العدد الإجمالي لسكانها في سنة ٢٠١٤ حوالي ٥٠ مليون نسمة، أكثر من ٤٥ في المئة منهم من غير المواطنين. يعتمد اقتصادها على الموارد الهيدروكربونية، من نفط وغاز ومنتجات صناعية قائمة عليهما، حيث يقدر إجمالي الناتج المحلي للدول الخليجية بحوالي ١,٣٧ تريليون دولار في سنة ٢٠١٢، أي ٥ في المئة من الاقتصاد العالمي، وبنصيب دخل للفرد قدره ٣٠ ألف دولار في الدول كلها باستثناء دولة قطر، التي تُعتبر الأكبر عالميًا

(٤) حسن عليوي الخياط، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ٢٠٠٠)، ص ١٤.

من حيث نصيب الفرد، إذ يزيد على ١٠٠ ألف دولار<sup>(٥)</sup>. وتحتل الدول الست مراتب متقدمة في قياس التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ظهوره سنة ١٩٩٠، إذ بيّن تقريره لسنة ٢٠١٢ أن قطر احتلت المرتبة ٣٦ والإمارات احتلت المرتبة ٤١ كدولتين ذاتي تنمية بشرية عالية جداً، واحتلت البحرين المرتبة ٤٨ ومن ثم الكويت فالسعودية اللتين احتلتا المرتبتين ٥٥ و٥٧ على التوالي، بينما تأخرت سلطنة عمان كثيراً إلى المرتبة ٨٤، علماً بأنها كانت في مراتب متقدمة في سنوات ماضية، وكلها تقع ضمن مجموعة التنمية البشرية العالية المكونة من ١٨٧ دولة<sup>(٦)</sup>.

## دراسات وآراء بشأن المشكلة السكانية في دول المجلس

بدأت الدراسات السكانية العلمية الخاصة بمنطقة الخليج مع ظهور النفط، وتزايد عددها منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، عندما بدأت عمليات التنمية الشاملة بسبب الطفرة المالية، حيث احتاجت إلى مزيد من العمالة، وخاصة العمالة غير العربية والإقليمية القريبة من دول الجوار. وأخذت الدراسات الأخيرة تدق ناقوس الخطر محدّرة من الوضع السكاني غير الطبيعي وغير التقليدي في دول المنطقة، لجهة التغيير السكاني أو لجهة النمط الغريب للنمو السكاني.

من أقدم الدراسات في هذا الشأن ما أشار إليه أسامة عبدالرحمن بقوله «إن استيراد العمالة في دول الخليج العربية أنشأ واحدة من أكبر وأخطر الهجرات للعمل في العصر الحديث، وخاصة أن هذه الهجرة تغلغت في كل أشكال النشاط الاقتصادي والمهني، وشكل الوافدون نسبة كبيرة من سكان البلاد، بل الغالبية في بعضها»<sup>(٧)</sup>.

ويصف علي خليفة الكواري في أحدث كتاباته الوضع السكاني في دول مجلس التعاون بقوله إن «الخلل السكاني اعتداء صارخ على حقوق المواطنين، فمن حق المواطنين أن يكونوا هم التيار الرئيس وأن تكون هويتهم هي الجامعة للجميع ولغتهم العربية هي السائدة»<sup>(٨)</sup>.

ويؤكد ناصر الغيث أن التركيبة السكانية في الخليج مشكلة اقتصادية في المقام الأول، وأنها كانت مبررة في الماضي، وما زال وجودها مقبولاً بسبب رغبة دول الخليج العربية تحقيق التنمية بسبب افتقارها إلى العمالة الوطنية المطلوبة كمّاً ونوعاً، وخاصة في بدايات عمليات التنمية، وهذا حق لها وواجب عليها، ولكن استمرارها اليوم وفي المستقبل، وبهذه الصورة المخيفة، ما عاد مقبولاً. ويضيف أن الحل لا يكمن بكل تأكيد في وقف عمليات التنمية الاقتصادية<sup>(٩)</sup>.

(٥) الأمانة العامة لمجلس التعاون، مرجع سابق.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، والتقرير السنوي، ٢٠١١/٢٠١٢، مصدر سابق.

(٧) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط)، عالم المعرفة؛ ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٢٧٠.

(٨) علي خليفة الكواري، «الخلل السكاني: اعتداء على حقوق المواطنين»، آفاق (٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني: <https://groups.google.com>.

(٩) ناصر أحمد الغيث، «التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية في المقام الأول»، الرؤية الاقتصادية (أبو ظبي) (نيسان/ أبريل ٢٠١٠).

ويقف فارس الوقيان عند جانب آخر من المسألة السكانية في دول الخليج حين يبحث في فئة البدون أو عديمي الجنسية، وخاصة في الكويت، ويتعمق فيها، ليبيّن في بحثه الظاهرة بشكل تفصيلي، واصفًا إياها بقوله: «إن الظاهرة تشكل في الوقت الراهن إحدى المسائل التي تشغل ذهن السلطات الرسمية في الكويت، كما إنها قيد التداول الشعبي والإعلامي المتواصل للدرجة التي يمكننا الحديث فيها بكل وضوح عن رأي عام كويتي مؤيد لحلها وآخر معارض لها»<sup>(١٠)</sup>.

يشهد نشر الدراسات السكانية المعنية بدول الخليج تزايدًا في المجالات العالمية المتخصصة، وتعدّد الجامعات والمراكز العلمية والدراسات الاستراتيجية بشأنها المؤتمرات التي تنظر فيها من زوايا متعددة، كل بحسب أهدافه. وبناء على نتائج المؤتمرات، بدأت دول الخليج تضمين القضية السكانية في مخططاتها واستراتيجياتها التنموية، وشكلت لها لجانًا دائمة للسياسات السكانية، بناء على توصيات الأمانة العامة لمجلس التعاون، وخاصة بعد أن ظهرت مشاريع تشريعات دولية تعنى بحقوق المهاجرين وأسرههم في الدول التي يهاجرون إليها ويقيمون فيها مددًا طويلة. وبلغت هذه التوجهات ذروتها سنة ١٩٩٠ ضمن تشريعات طغى عليها الطابع السياسي، خلافًا لما كانت عليه التشريعات السابقة (في السبعينيات) الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي صيغت بحرفية قانونية أكثر دقة شملت خمسة مبادئ هي: الحقوق الناشئة عن العمل؛ الضمان الاجتماعي؛ حق التنظيم؛ حقوق الإقامة ولم الشمل؛ حقوق بشأن الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية. ويضيف الخبير القانوني يوسف إلياس إسحاق في هذا الخصوص قوله: «وحيث تتأكد خصوصية ظاهرة الهجرة في دول الخليج العربية تتأكد خصوصية المعالجة وخصوصية الموقف من القواعد القانونية التي تتضمنها المواثيق الدولية»<sup>(١١)</sup>.

من الدراسات الحديثة المتعلقة بالوعي الموجود في المجتمع الخليجي بخصوص الوضع السكاني، واتجاهات المستجوبين وسلوكياتهم حيال جوانب متعلقة بالقضية، أستعرض دراستين: الأولى دراسة تناول فيها علي أسعد وطفة في سنة ٢٠٠٩ مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة، وشمل فيها عيّنة من ٢١٥٥ طالبًا. وقد أظهرت الدراسة أن الطلبة يمتلكون، وإلى حد كبير، وعيًا موضوعيًا بأبعاد هذه العمالة وخطورتها، من قضايا أمنية واجتماعية وسياسية، ويدركون أيضًا أهميتها ولكنهم يميزون بين مبدأ الضرورة وجوانب الخطورة في استقدام هذه العمالة<sup>(١٢)</sup>.

والدراسة الثانية هي تلك التي وضعتها اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر وبحثت فيها الوعي السكاني في المجتمع القطري سنة ٢٠١٢. شملت الدراسة عيّنة من ٧٩٧ فردًا، وتمحورت حول

(١٠) فارس مطر الوقيان، «عديمو الجنسية في الكويت: الأزمة والتداعيات»، السياسة الدولية، العدد ١٧٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، ص ٤٥.

(١١) يوسف إلياس إسحاق، «الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي: اتفاقية الأمم المتحدة، ١٩٩٠»، ورقة قدمت إلى: ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(١٢) علي أسعد وطفة، «مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت)، السنة ٣٦، العدد ١٣٩ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ص ٧١.

قضايا سكانية، من بينها قضية العمالة الوافدة، وأظهرت أن العينة تدرك بنسبة عالية بلغت ٨٢ في المئة أن قطر تعاني مشكلة سكانية<sup>(١٣)</sup>، وأن لهؤلاء الوافدين الكثير، وخاصة غير العرب، تأثيراً في هوية المجتمع الثقافية. وأهم ما أجمع معظمهم (٩٧ في المئة) عليه، لوقف تزايد عدد الوافدين وجلب المزيد منهم، هو التشديد على محاربة الاتجار بالعمالة الوهمية، وأبدوا إدراكهم أهمية تحديث الأعمال الإدارية وإدخال التقنيات للإقلال من حاجة المجتمع إلى مزيد من الوافدين، بيد أن ٤٤ في المئة منهم فقط رفضوا منح الوافدين الجنسية كحل لتعديل الوضع غير المتوازن بين المواطنين والوافدين، بينما وافق الآخرون على توسيع إطار التجنيس في قطر ليشمل أبناء القطريين المتزوجات من أجانب، أو العرب دون غيرهم<sup>(١٤)</sup>.

ومن الدراسات الخاصة بنتائج توطين الوظائف، أو ما يُعرف بالإحلال، دراسة عن البنوك السعودية نشرها العتيبي في مجلة التعاون، وبيّن فيها أن إنتاجية العاملين في البنوك السعودية لم تتأثر سلباً نتيجة إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة، كما كان الاعتقاد السائد والمروّج له من قبل. وتشير الدراسة نفسها إلى أن «السعودة» بلغت، على أقل تقدير، ٨٥ في المئة من إجمالي العمالة البنكية فيها<sup>(١٥)</sup>.

وفي دراسة منشورة لرمضان في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عن الوضع الكويتي، جاء تأكيد أن المشكلة السكانية ستتفاقم نتيجة أمرين هما التجنيس المتوقع للبدون، بحيث يفوق معدل النمو السكاني الوطني ما كان عليه في العقود الماضية، وتنامي الهجرة الدولية إليها. بناء على ذلك، تضيف الدراسة أن ثمة تحديات يفرضها واقعها الديموغرافي المتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة، وسيطرة السكان الوافدين على المكون السكاني من جهة أخرى؛ فمعدلات النمو بين المواطنين ما زالت مرتفعة، ومن المتوقع أن ترتفع في المستقبل بسبب قيام الحكومة الكويتية بتجنيس فئة من غير محدّدي الجنسية، وبسبب غياب سياسة سكانية واضحة المعالم تتعامل مع مكونات النمو السكاني، وخاصة تلك المتعلقة بالهجرة الدولية<sup>(١٦)</sup>.

علاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالقضايا السكانية في الخليج بصورة عامة، والسعودية بصورة خاصة، هناك مجموعة دراسات لرشود الخريف يؤكد فيها عمق المشكلة السكانية في جميع دول الخليج من دون استثناء، وأن من الضروري أن تتبنى دول الخليج بشأنها سياسات سكانية بلا تأخير. وقد دعا

(١٣) دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، الوعي السكاني في المجتمع القطري: دراسة ميدانية لمعارف القطريين واتجاهاتهم نحو القضايا السكانية، سلسلة دراسات سكانية؛ ١٥ (الدوحة: اللجنة، ٢٠١٢).

(١٤) المصدر نفسه ص ٧٦.

(١٥) محمود حسني العتيبي، «توطين الوظائف وأثره على إنتاجية العاملين في البنوك السعودية»، التعاون (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، السنة ٢٣، العدد ٧٨ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، ص ٤٩-٦٩.

(١٦) محمد علي الرمضان، «التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٥، العدد ١٣٤ (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، ص ٦١ - ٩٩.

في آخر مقالة له نشرت في صحيفة الاقتصادية إلى حل مشكلة البطالة الناشئة بين الشباب السعودي بمعدلات مخيفة حتى زاد عددهم على ٦٥٠ ألفاً من خريجي الجامعات، فيما يعمل في المجتمع السعودي حوالى ١٠ ملايين من الوافدين. وليست برامج الدعم بديلاً من حل مؤجل لأنها لا تمنع ظهور الآثار السلبية على العاطلين أنفسهم، وعلى المجتمع، مثل اشتعال اضطرابات، وبالتالي ينبغي عدم الاستخفاف بمعدلات البطالة على النحو الذي يفعله المسؤولون دائماً<sup>(١٧)</sup>.

لم تقتصر الدراسات بشأن الوضع السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي على ما قدمه الباحثون العرب، بل تعدته إلى دراسات باحثين غيرهم؛ فعلى سبيل المثال، يؤكد مايكل بوناين (M. Bonine) أن المشكلات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي ترجع إلى قلة عدد السكان المواطنين، وشدة انخفاض نسبتهم في قوة العمل. ويضيف أن بلوغ سن حوالى نصف المواطنين المتعلمين في الدول الست ١٥ سنة يعني انضمام مزيد من المواطنين إلى قوة العمل، وتوفير العمالة المطلوبة للمستقبل، غير أن هؤلاء المتعلمين سيزدرون على الأرجح الأعمال اليدوية والوظائف الصعبة والخالية من الواجهة الاجتماعية، فتظهر البطالة بين المواطنين المتعلمين مشكلة رئيسية<sup>(١٨)</sup>.

من ناحية أخرى، توصل فريق البحث في مجلة *The Economist* (ذي إيكونوميست) إلى حقيقة أن سكان دول مجلس التعاون يُعتبرون من أسرع السكان نموًا في دول العالم، وأن زيادتهم المتوقعة بحلول سنة ٢٠٢٠ ستكون حوالى الثلث، أي حتى نحو ٥٣ مليوناً، وأن الغالبية العظمى تكون تحت سن ٢٥ سنة، وبالتالي يمثل هذا النمو الشبابي السريع أكبر التحديات، ويُعتبر في الوقت نفسه فرصة أساسية للتحويل الديموغرافي في الإقليم<sup>(١٩)</sup>.

تبنى مجلس التعاون الخليجي في سنة ١٩٩٩ في الخطة الاستراتيجية بعض السياسات الخاصة بمحور السكان، من بينها، على سبيل المثال: تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل؛ تحقيق توازن سكاني في ضوء الموارد المتاحة؛ تحقيق الاستخدام الكامل والمثالي لقوة العمل الخليجية؛ زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطنين ذكوراً وإناً؛ تسهيل توظيف العمالة الوطنية وانتقالها بين دول المجلس<sup>(٢٠)</sup>.

(١٧) رشود بن محمد الخريف، «التغيرات الديموغرافية والخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة قدمت إلى: «التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي»، (المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، ٧-٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، و«نمو البطالة ما بين معاناة المواطن واحساس المسؤول»، (الاقتصادي (الرياض)، ١/٣/٢٠١٥.

(١٨) مايكل بوناين، «النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما على أمن الخليج»، في: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٣١٩ - ٣٦٤.

(19) *The GCC in 2020: The Gulf and its People* (Geneva; London: Economist Intelligence Unit Limited, 2009).

(٢٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون (الرياض: الأمانة العامة، ١٩٩٩).



ومنذ صدور هذا الإطار العام للاستراتيجية السكانية وضرورة البحث فيه وإعداد دراسات بشأنه، عُقدت في الخليج ندوات ومؤتمرات كثيرة تمحورت حول القضية السكانية؛ منها ندوة عُقدت في قطر في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون، تحت عنوان «السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ومؤتمر عقده قطر بالتعاون مع الجهة نفسها في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وتناولت فيه مسألة القوى العاملة الوافدة. وفي مدينة الرياض السعودية، أقيم في شباط/فبراير ٢٠٠٥ الملتقى العلمي الأول، وكان من تنظيم الجمعية الجغرافية الخليجية، بعنوان الوضع السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الكويت، عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ مؤتمر تحت عنوان «التطور الديموغرافي في دول التعاون الخليجي»، وكان من تنظيم مركز الخليج لدراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية.

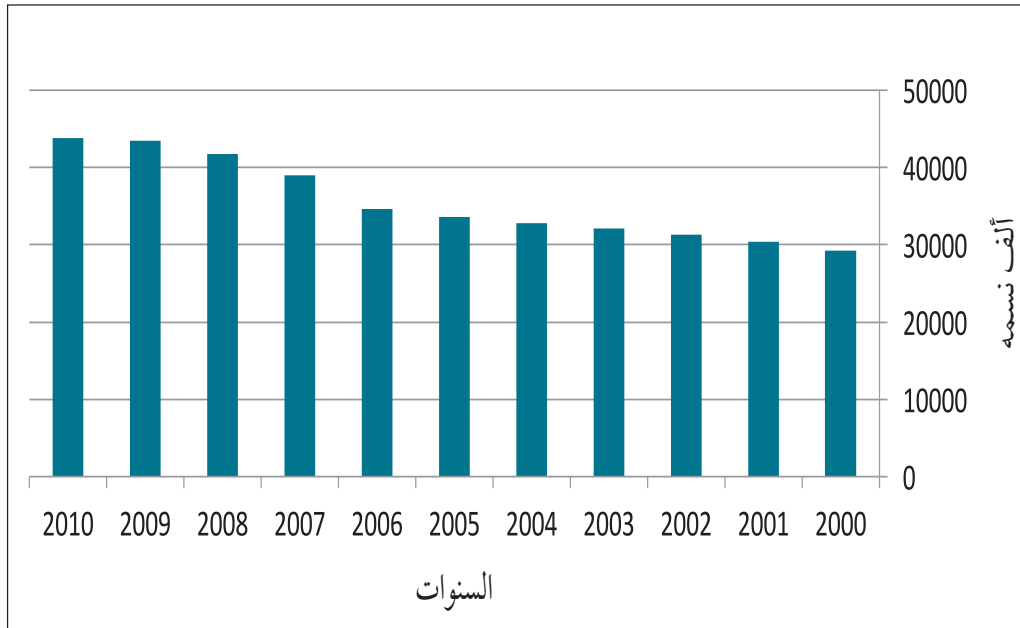
## تطور الأحجام السكانية

تشهد دول الخليج نموًا سكانيًا كبيرًا لا نظير له في جهات أخرى من العالم، ولا تزال عمليات التنمية الشاملة الكبيرة فيها تتطلب المزيد من العمالة الوافدة التي هي السبب الأول لهذا النمو غير المسيطر عليه. هذه الحقيقة تتضح في الشكل رقم (١) المستند إلى بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون والمتعلق بنمو سكان دول المجلس للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠.

### الشكل (١)

#### نمو الحجم السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي

٢٠١٠ - ٢٠٠٠



المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، ٢٠١٢.

الجدول (١)  
ملامح التطور السكاني في دول مجلس التعاون في سنتي ٢٠١٠ و ٢٠٠٠  
(ألف نسمة)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠١٠	الزيادة خلال الفترة	نسبة الزيادة الكلية (%)	معدل النمو السنوي (%)*	ترتيب الأكثر نمواً
الإمارات	٣١٠٨	٨٢٦٤	٥١٥٦	١٦٦	٩,٨	٢
البحرين	٦٩١	١٢٢٩	٥٣٨	٧٨	٥,٨	٣
السعودية	٢٢٠١١	٢٧١٣٧	٥١٢٦	٢٣,٣	٢,١	٥
عمان	٢٤٠٢	٢٧٧٣	٣٧١	١٥,٤	١,٤	٦
قطر	٥٨٠	١٦٩٩	١١١٩	١٩٣	١٠,٧	١
الكويت	٢١٩٠	٣٠٢٣	٨٣٣	٣٨	٣,٢	٤
المجموع	٣٠٩٨٢	٤٣٧٧٥	١٣١٤٣	٤٢,٤	٣,٥	-

ملاحظة: (\*) استخدمت الصيغة الرياضية التالية في حساب معدل النمو:

$$100 \times \frac{\text{س ٢} - \text{س ١}}{\text{س ١}} = \text{نسبة الزيادة في الفترة الزمنية الفاصلة} = \frac{\text{س ٢} - \text{س ١}}{\text{س ١}} \times 100$$

المصادر: بيانات ٢٠١٠: نتائج التعدادات السكانية لدول الخليج باستثناء الإمارات والمنشورة على مواقع أجهزتها الإحصائية، والتقديرات الرسمية لدولة الإمارات للسنة نفسها؛ بيانات ٢٠٠٠: الأمانة العامة لمجلس التعاون، إدارة المعلومات، وتعديلات بناء على الأحدث في المصدر السابق.

نشير على نحو أكثر تفصيلاً إلى أن وضع سكان دول الخليج في العقد الأول من القرن الجاري يمكن بيانه في الجدول (١)، حيث بلغ عدد السكان حوالي ٤٣,٨ مليون نسمة في سنة ٢٠١٠، بعد أن كان حوالي ٣١ مليوناً في سنة ٢٠٠٠، أي بنسبة نمو سنوي بلغت قرابة ٣,٥ في المئة، في حين أن النمو العالمي خلال الفترة عينها لم يزد على ١,٢ في المئة، وارتفع إلى ١,٨ في المئة تقريباً كمعدل وسطي في الدول النامية من حيث التنمية، وانخفض كثيراً في مجموعة الدول المتقدمة ووصل إلى ٠,٢ في المئة<sup>(٢١)</sup>. ولكن هذا المعدل تفاوت بين دول الخليج؛ فهو عال جداً في كلِّ

(21) «2011 World Population Data Sheet: The World at 7 Billion» (Population Reference Bureau, Washington, DC, 2011), p. 6.

من قطر والإمارات إذ وصل خلال الفترة المذكورة إلى حوالي ١٠,٧ في المئة و ٩,٨ في المئة على التوالي، ومتوسط في البحرين (٥,٨ في المئة)، ومنخفض (أقل من المتوسط العام الخليجي) في الدول الثلاث الأخرى (الكويت ٣,٢ في المئة؛ السعودية ٢,١ في المئة؛ عُمان ١,٤ في المئة تقريباً، إذ ارتفع عدد سكانها من قرابة ٢,٤ مليون نسمة إلى حوالي ٢,٨ مليون نسمة فقط). وتظهر البيانات أن قطر أصبحت تحتل المركز الخامس من حيث الحجم السكاني بين دول الخليج، متقدمة على البحرين، وأن الزيادات السكانية المطلقة في دولة الإمارات خلال الفترة المدروسة تساوت مع الزيادات السكانية السعودية لتصل الى حوالي ٥ ملايين نسمة. كل تلك التغيرات تؤكد عدم السيطرة على الزيادات السكانية، كما كان متوقعاً، بناء على الاستراتيجية السكانية للمجموعة أو لكل دولة على حدة. بناء عليه، انخفضت نسبة سكان المملكة العربية السعودية على المستوى الخليجي، وبين سنتي الدراسة، من حوالي ٧١ في المئة إلى حوالي ٦٢ في المئة، في حين حافظت دولة الإمارات على مركزها الثاني، ولكن باختلاف النسبة، إذ أصبح سكانها يمثلون على المستوى الخليجي حوالي ١٩ في المئة في سنة ٢٠١٠ بعد أن كانت النسبة لا تتعدى ١٠ في المئة في سنة ٢٠٠٠.

وبحسب دراسة فريق من مجلة *The Economist* في سنة ٢٠٠٩، فإن السيناريوهات المعنية بمستقبل الحجم السكاني لدول الخليج في سنة ٢٠٢٠ والمرسومة بناء على الظروف الاقتصادية لكل دولة، مع مراعاة التغيرات الديموغرافية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، قد قامت بحساب إسقاطات للسكان على ثلاثة مستويات: عال ومتوسط ومنخفض. ويلاحظ من خلال البيانات في الجدول السابق أن الرقم المتوقع تحققه، كما يتضح لنا، هو الإسقاط العالي لهذه الدراسة ليصل عدد سكان دول الخليج الى حوالي ٦٣ مليوناً بحلول سنة ٢٠٢٠<sup>(٢٢)</sup>.

إن نحن استخدمنا متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، وهو ٣,٥ في المئة، يمكننا تقدير الإسقاطات السكانية للفترة المقبلة؛ فالحجم السكاني يمكن تقديره بحوالي ٦١,٨ مليون نسمة في سنة ٢٠٢٠ وحوالي ٨٧,١ مليون نسمة في سنة ٢٠٣٠. أما في السيناريو الثاني، الذي يحتمل انخفاض النمو السكاني، وخاصة في دولة الإمارات ودولة قطر، وإلى حد ما البحرين التي شهدت خلال الفترة نمواً للسكان بمعدلات كبيرة جداً، فإن التقديرات السكانية المستقبلية تكون بمعدلات نمو أصغر بكل تأكيد، فإذا ما قُدرت بالمتوسط نفسه للدول الثلاث الأخرى، فإن التقديرات المتوسطة يمكن أن تُحسب على أساس معدل سنوي للنمو يبلغ ٣ في المئة، لتبلغ حوالي ٥٨,٨ مليوناً و ٧٩,١ مليوناً للستين ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠ على التوالي (الشكل ٣).

(22) *The GCC in 2020: The Gulf and its People.*

## التركيبة السكانية بين المواطنين والوافدين

الجدول (٢)

تطور نسبة المواطنين من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون

٢٠١٠ و ٢٠٠٠

معدل النمو السنوي	حالة التغير	٢٠١٠		٢٠٠٠		الدولة
		ألف نسمة	% من الاجمالي	ألف نسمة	% من الاجمالي	
٣,٧	سالبة	١١,٥	٩٥٠	٢١	٦٥٥	الإمارات
٣,١	سالبة	٤٦,٠	٥٦٨	٦٠	٤١٤	البحرين
١,٤	سالبة	٦٨,٩	١٨٧٠٨	٧٤	١٦٢٠٦	السعودية
١,٠	سالبة	٧٠,٦	١٩٥٧	٧٤	١٧٧٨	عمان
٣,٣	سالبة	١٤,٧	٢٥٠	٣١	١٨٠	قطر
١,٩	سالبة	٣٤,٥	١٠٤٤	٣٩	٨٦٠	الكويت
١,٧	سالبة ١١,٣	٥٣,٦	٢٣٤٧٧	٦٤,٩	٢٠٠٩٣	المجموع

المصادر: أحدث نتائج التعدادات العامة: السعودية (٢٠١٠)، الكويت (٢٠١١)، قطر (٢٠١٠)، عمان (٢٠١٠)، البحرين (٢٠١٠)، الإمارات (٢٠١٠) (تقديرات رسمية)؛ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الرياض (٢٠١٣)؛ أوراق قدمت إلى: «التطور الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي»، (مؤتمر من تنظيم مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية، جامعة الكويت، الشويخ، ٢٣-٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣)؛ ملف الخليج الإحصائي (الدوحة: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ٢٠٠٨)؛ رشود بن محمد الخريف، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي، الإصدارات الخاصة؛ ٢٠ (الكويت: مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية، ٢٠٠٧)؛ حسن عليوي الخياط، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ٢٠٠٠)، و *The Gulf and its People: 2020 The GCC in* (Geneva; London: Economist Intelligence Unit Limited, 2009).

على الرغم من محدودية النشر الرسمي لتعداد المواطنين في عدد من الدول الخليجية، فإنه اليوم أوسع من ذي قبل، علمًا بأن قطر والإمارات هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تنشرا أرقامًا رسمية عن المواطنين في أي من إحصاءاتهما العامة الخمسة منذ سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ٢٠١٠ بالنسبة إلى

قطر، ومنذ سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ٢٠١٤ بالنسبة إلى الإمارات. هذا في حين أن البيانات المنشورة والمتعلقة بالسكان المواطنين في بقية الدول، لا تخلو من اختلافات غير مفهومة بين تعداد منشور وآخر، كتعدادي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ في الحالة العمانية. بناء عليه، ولما كان الباحثون يتجهون غالباً إلى تقدير أحجام السكان المواطنين، فإننا اعتمدنا في هذا البحث على أقرب البيانات التي نعتقد أنها الأقرب إلى الصواب في معظم الدول، وخاصة بيانات سنة ٢٠٠٠.

نتيجة للنمو السكاني الكبير في دول المنطقة بسبب الهجرات الوافدة للعمل كعامل أساسي، بالإضافة إلى زيادات الوافدين الطبيعية، فإن نمو التركيبة السكانية من حيث الجنسية لا يزال يذهب لمصلحة السكان غير المواطنين، وهذه حقيقة لا تغيب عن المتابعين. وبحسب هذه الدراسة، فإن معدل النمو السكاني للمواطنين في الفترة المدروسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) هو ١,٧ في المئة سنوياً، بينما يبلغ حوالى ١,٨ في المئة لغير المواطنين. وقد بدأت ظاهرة ارتفاع نسبة غير المواطنين في دول المنطقة منذ اكتشاف النفط وبدء العمليات التنموية الكبيرة التي رافقت الفوائض المالية المتكونة، وخاصة في الفترات الزمنية التي تخللتها الطفرات نتيجة زيادة أسعار البرميل، أو زيادة الإنتاج من النفط الخام أو من الغاز الطبيعي أو الصناعات القائمة عليهما في مراحل تالية.

ولكي لا نذهب بعيداً في تاريخ هذه التركيبة، فإننا نقصره على العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تُظهر بيانات الجدول (٢) أن نسبة السكان المواطنين بلغت ٦٤,٩ في المئة في سنة ٢٠٠٠، ثم تقلصت إلى ٥٣,٦ في المئة في سنة ٢٠١٠، أي أن نسبة السكان غير المواطنين تزيد على ٤٦ في المئة بصورة عامة وفي دول المنطقة ككل، وهو ما يعني، كما ذكرنا سابقاً، أن الحالة غير متكررة في المجتمعات العالمية المعروفة باستقطاب مهاجرين، لناحية نسبة المواطنين فيها إلى نسبة غير المواطنين، مثل لكسمبورغ وسنغافورة وبروناي التي تشبه ظروفها ظروف دول الخليج.

ولكن خاصية هيمنة الوافدين على المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي تختلف، وبشكل خطير جداً، في قطر والإمارات والكويت والبحرين سنة ٢٠١٠، حين أصبح المواطنون فيها أقلية (قياساً بمجموع السكان) لمصلحة الوافدين بنسب ١٢ و ١٥ و ٣٥ و ٤٤ في المئة بالتتابع على أحسن تقدير. وكانت البحرين قد انضمت إلى هذه المجموعة في سنة ٢٠٠٧ بفارق ١ في المئة عن المواطنين، في حين أن الوضع في كل من السعودية وعمان لا يزال لمصلحة المواطنين، حيث تبلغ النسبة ٦٩,٩ في المئة و ٧٠,٦ في المئة على التوالي. ومن المتوقع أن يستمر الاستقطاب في قطر حتى موعد مباريات كأس العالم التي ستقام فيها سنة ٢٠٢٢، بينما سينخفض ربما معدل استقدام الوافدين إلى دولة الإمارات بسبب الحجم السكاني الوطني، على عكس قطر.

من جانب آخر، ازداد عدد السكان المواطنين من حوالى ٢٠ مليوناً في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالى ٢٣,٥ مليوناً في نهاية فترة الدراسة (٢٠١٠)، وبنمو سنوي بلغ نحو ١,٧ في المئة كمتوسط لدول الخليج، غير أن المعدلات السنوية في دول الاقليم متفاوتة؛ فمن معدل عال في كل من الإمارات وقطر والبحرين (أكثر من ٣ في المئة)، إلى متوسط في الكويت ومنخفض في كل من السعودية

(حوالي ١,٤ في المئة) وعمان (حوالي ١ في المئة). ولكن نسبة المواطنين في كل من الدول الست من إجمالي مواطني دول المجلس متباينة بكل تأكيد، ولم تُجر عليها تعديلات كحال النمو السكاني العام في ما بينها؛ فعلى سبيل المثال، تُعتبر سلطنة عمان صاحبة النسبة الأكبر في سنة ٢٠١٠، وهي ٧١ في المئة، رغم انخفاضها من ٧٤ في المئة في سنة ٢٠٠٠، وتليها المملكة العربية السعودية (٧٠ في المئة سنة ٢٠١٠)، بينما كانت حوالي ٧٤ في المئة في بداية فترة الدراسة، وبلغت الزيادة الكلية للسعوديين خلال الفترة نحو ٢,٥ مليون نسمة، أي ٧١ في المئة تقريبًا من الزيادات الكلية للمواطنين الخليجيين، وهو ما يعني أن السعودية يمكنها أن تكون، بمرور الوقت، رافدًا مهمًا لتغطية العجز العمالي في بقية دول الخليج. ومن هذه الناحية، لا يمثل المواطنون القطريون والبحرينيون من إجمالي السكان المواطنين في دول المجلس إلا حوالي ١ في المئة و٢ في المئة على التوالي.

يجب الإشارة إلى أن جزءًا من زيادة عدد المواطنين يأتي من عمليات التجنيس في دول الخليج، كتجنيس البدون بمرسوم أميري في الكويت في حدود ٢٠٠٠ حالة سنويًا منذ ما بعد تحرير الكويت<sup>(٢٣)</sup>، وإقرار العربية السعودية تسهيلات في منح جنسيتها - من طريق تعديل قانون الجنسية - للمقيمين العرب بصورة خاصة. ولكن الأكثر مدعاة للجدل في هذا الصدد هو ما حدث في البحرين بعد صدور الميثاق سنة ٢٠٠١ وتحويل الدولة إلى مملكة. ومما يزيد من سوء الوضع في نسبة المواطنين أن معدلات الزيادات الطبيعية بين المواطنين لم تعد كبيرة كما كانت في الماضي، بل أصبحت متوسطة بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية التي بدأت تسود بين المواطنين وتضيّق فجوة الخلل السكاني، وإن ببطء، وخصوصًا في الدول الصغيرة (الجدول ٢).

يقول الباحث الياباني كوجي هورنوكي في دراسة للوضع السكاني في دولة الإمارات، وهي رسالة دكتوراه أعدها سنة ٢٠١٠ وقدمها إلى جامعة كيوتو: «إن البنية الديموغرافية في دولة الإمارات فريدة في نوعها، ومن المستحيل التغلب على الخلل السكاني خلال السنوات الخمسين المقبلة، ولا سيما إذا علمنا بأن مواطني الدولة لا يمثلون إلا حوالي ١١,٦ في المئة من إجمالي السكان، وأن جميع العرب، من مواطنين وعرب وافدين وغير محدّدي الجنسية، لا يمثلون أكثر من ٢٨ في المئة، وبالتالي تصعب المحافظة على الهوية العربية للدولة»<sup>(٢٤)</sup>.

استنادًا إلى المعدل الوسطي لنمو أحجام المواطنين في الفترة المذكورة، كما جاء في هذه الدراسة، وهو ١,٧ في المئة سنويًا، سيتضاعف حجم المواطنين في فترة زمنية تقدّر بحوالي ٤٥ سنة، حيث إن تضاعف الحجم يتطلب نموًا بنسبة ١ في المئة على مدى ٧٠ سنة. ليتضاعف. ومن ناحية أخرى، يمكن تقدير أعدادهم في سنة ٢٠٢٠ بحوالي ٢٧,٨ مليونًا، وبحوالي ٣٢,٩ مليونًا في سنة ٢٠٣٠ (الشكل ٤). بناء عليه، فإن نسبة المواطنين من إجمالي السكان ستكون حوالي ٤٥ في المئة بحلول سنتي ٢٠٢٠ و٣٨ في المئة تقريبًا بحلول سنة ٢٠٣٠، مقارنة بالإسقاط المتوسط للوافدين المبني على

(٢٣) الوقيان، «عديمو الجنسية في الكويت».

(24) <<http://www.Emaratayoum.com/local-section>> (Accessed 23/5/2010).

المعدل نفسه لنموهم في فترة الدراسة، وهو ١,٨ في المئة، وترتفع نسبة المواطنين إلى حوالي ٤٧,٥ في المئة و ٤٢ في المئة على التوالي إذا ما احتسب النمو بتقدير منخفض نصف درجة للوافدين، أي ١,٣ في المئة. وتختلف تقديرات النمو بين مجموعتين من الدول الخليجية، تضم الأولى قطر والإمارات اللتين يُتَوَقَّعُ أن تحتاجا إلى مزيد من العمالة بسبب التطورات الاقتصادية، ولكن الوضع في قطر سيكون أكبر بكل تأكيد لسبب آخر يضاف إلى السبب السابق المشترك بينهما، ولكنها لا تزال قليلة السكان، إذ لا يتعدون ٣٠٠ ألف نسمة مقارنة بحوالي ١,١ مليون إماراتي على أقل تقدير.

## ظاهرة السكان البدون

بين المواطنين وغير المواطنين، هناك مجموعة من سكان دول مجلس التعاون الخليجي لا تنتمي إلى أي فريق من الفريقين، وهي ما يطلق عليها وصف البدون، أو غير محدّدة الجنسية رغم مضي عقود من الزمن على وجودهم في هذه الدول وصولاً إلى الأحماد (الجيل الثالث)؛ ففي الكويت، على سبيل المثال، ٨٥ في المئة منهم دون ١٥ سنة، وأسرّة البدون تعيل سبعة أفراد تقريباً في مقابل ٤,٥ أفراد لدى الأسرة الكويتية<sup>(٢٥)</sup>. وتُعرف دول الخليج بهذه الظاهرة إما لأسباب سياسية وإما لأسباب اجتماعية أو قانونية. ولا تزال قضية البدون في معظم دول مجلس التعاون من المشكلات الديموغرافية العصية على الحل، وبالتالي يصنفها الكويتي غانم النجار، أحد الحقوقيين الدوليين المهتمين بالموضوع، بأنها «قنبلة موقوتة، وتُعدّ واحدة من أبرز المعضلات التي تلقي بكاهلها على جميع الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية . . . ولا يبدو حتى الآن أن هناك حلاً عملياً وواقعياً يراعي تلك الاعتبارات . . . وأن المدخل الرئيسي لحلها هو المدخل الانساني»<sup>(٢٦)</sup>.

لقد وجدت الظاهرة من الناحية التاريخية في جميع دول الخليج لأسباب عدة، أولها صدور قوانين الجنسية عند بدء التنظيم الإداري والسياسي يوم أن كانت الدول هذه إمارات أو مشيخات في الفترة البريطانية، أو إقرار تعديلاتها بعد ذلك، حيث لم يستطع كثيرون من سكان الدول الخليجية تأمين ما كان يُطلب من وثائق بانتمائهم العشائرية أو الأسرية، أو إثبات أحقيتهم في استعادة الجنسية لا التجنيس من حيث المبدأ، وثانيها عدم مبالاة هذه المجموعة بسبب تمتعها الفعلي بجميع المزايا كغيرهم من المواطنين، وخصوصاً في بادئ الأمر، وثالثها منح التالين من القادمين فرصة العمل وجميع الخدمات المجانية، كالمواطنين، وتأجيل اتخاذ القرار بشأنهم رغم الوعود الرسمية وعود الفئات المتمكنة، الأمر الذي جعل الوضع يزداد سوءاً<sup>(٢٧)</sup>.

تقول التقارير الدولية المعنية بحقوق الانسان إن المشكلة انتهت في البحرين وعمان تقريباً، في حين أنها تتفاقم في بقية دول الخليج، وخاصة في دولة الكويت، ثم في دولة الإمارات التي يقدر عدد

(٢٥) غانم النجار، «دراسة تفصيلية دقيقة عن البدون»، (حركة الكويتيين البدون، ٢٨/٥/٢٠٠٣)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.kuwbedmov.org>.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) الوقيان، «ديمو الجنسية في الكويت».

البدون فيها بأكثر من ٥٠ ألفاً، ثم في قطر (٧ - ١٠ آلاف)، وكذلك في العربية السعودية، وخاصة في المنطقة الغربية منها. وتقدر جهات دولية أعداد البدون أو غير المحدد الجندية في جميع دول الخليج بأكثر من نصف مليون نسمة، انخرط معظمهم، ولا سيما الجيلان الثاني الثالث منهم ومن يتلونهم، في النسيج الاجتماعي، وأصبحت نسبة كبيرة منهم أنصاف مواطنين من طريق المصاهرة<sup>(٢٨)</sup>.

في المملكة العربية السعودية، وثقت الظاهرة أيام الملك الراحل فيصل تحت عنوان القبائل السعودية النازحة، وخاصة شمر وعنزة وظفير وبني خالد، وحقها في العودة من دول شمال السعودية (العراق والأردن وسورية) إلى الوطن الأصلي، وذلك في بداية سبعينيات القرن العشرين. وتقدر الجهات الدارسة للمشكلة عدد أفراد البدون بمئات الآلاف، وهم منتشرون في مناطق سعودية كثيرة، ولا سيما في المنطقة الغربية، وخاصة في المدينتين المقدستين مكة والمدينة، وكثيرون منهم من المسلمين غير العرب (أفارقة وآسيويين)، ويشير أحد التقارير الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في العربية السعودية إلى أن ما يقدر بـ ٧٥٠ ألف امرأة سعودية متزوجات من غير سعوديين، وأن عددًا كبيرًا من أزواجهن هم من البدون<sup>(٢٩)</sup>.

قدّم صالح الفضالة، رئيس الجهاز المركزي الكويتي لمعالجة أوضاع المقيمين غير القانونيين، في لقاء تلفزيوني مطوّل شرحًا وافيًا لأعمال اللجنة المشار إليها، ذاكراً أنها قائمة على ركائز عدة، من بينها العدالة وحقوق الإنسان والشفافية. وأوضح أن أمن الكويت خط أحمر، والجندية الكويتية لا تُمنح لمن يقومون بالتدليس، وهم ٦٧ ألفاً من مجموع ٩٣ ألفاً أعدت ملفاتهم لدى الجهاز بفعل جهد كبير ومنظم، بغية التثبت من صحة وثائق المدعين التي يزعمون بها انتماءاتهم الحقيقية وقت دخولهم دولة الكويت. وأضاف أن الحكومة الكويتية راعت، وعبر توصيات الجهاز الذي يعمل بشكل شفاف، ظروف البدون الإنسانية بأن قدمت لهم ما ينبغي تقديمه من مستندات ورقية أساسية تتعلق بالأحوال الشخصية، ومن خدمات تعليم وصحة وفرص عمل، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، بحسب مؤهلاتهم العلمية<sup>(٣٠)</sup>.

وتذكر التقارير المتعلقة بالبدون في الإمارات العربية أن الدولة طلبت من البدون، وهم في معظمهم من عرب الساحل الشرقي كانوا قد استدعوا منذ عقود للاستقرار في الدولة، وخاصة في إمارة أبو ظبي في مقابل مزايا، وبالاتفاق مع حكومة دولة جزر القمر العربية، الحصول على الجندية القومية كخطوة لبث أمر تجنيسهم، لكن الوضع ما زال على حاله<sup>(٣١)</sup>.

وإني أرى أن من يدرس التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من دون أن يتطرق إلى هذه الفئة السكانية، كما هي حال دراسات كثيرة، فكأنما يغمض عينيه عن حقيقة جليلة، ولا ينبغي

(٢٨) «البدون في دول الخليج»، (قناة الجزيرة، برنامج في العمق، تقديم علي الظفيري، ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٠).

(٢٩) «البدون في السعودية»، (قناة MBC العربية، برنامج الثامنة، تقديم داود الشريان، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣).

(٣٠) لقاء مع صالح الفضالة بشأن قضية البدون في الكويت (قناة تلفزيون الكويت، برنامج رؤى وطنية، ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٣).

(٣١) «لوموند: جوازات قمرية للبيع لـ«البدون» في الخليج»، (الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٣/١٧)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.aljazeera.net/news/presstour/2009/3/17>>.



لأي باحث أن يفعل ذلك. وقد بدأت ظاهرة البدون تشغل لجان حقوق الإنسان منذ سنوات، كتلك الدولية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف والتي تقوم بمراجعة سنوية لتقارير حقوق الإنسان في دول العالم، ومن بينها بالطبع دول مجلس التعاون الخليجي، بناء على تقارير محايدة تقدم نماذج فعلية من البدون تتاح لهم فرصة شرح أوضاعهم، كما حدث في الحالة الكويتية في أروقة هذه المفوضية<sup>(٣٢)</sup>.

## تطور تركيبة القوى العاملة

تعدّ تركيبة قوة العمل من العناصر الحيوية في الدراسات السكانية، وخاصة في منطقة الخليج، حيث يمثّل العاملون الجزء الأكبر من الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن النمو السكاني الكبير الذي تشهده هذه الدول منذ اكتشاف النفط فيها. فتاريخيًا، قُدّرت أحجام القوة العاملة الكلية بحوالي نصف مليون عامل في سنة ١٩٦٥ ليرتفع العدد في سنة ١٩٩٧ إلى حوالي ٦,٧ ملايين، أي إن عددهم ازداد خلال ٣٢ سنة خمسة أضعاف تقريبًا، وبنسبة نمو تراكمي قدرها ٨ في المئة<sup>(٣٣)</sup>.

### الجدول (٣)

تطور أحجام إجمالي العاملين في دول الخليج بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠

الدولة	٢٠٠٠	٢٠١٠	نسبة النمو	الترتيب في النمو
الإمارات	١٩٠٩	٣١٣٧ (٢٠٠٩)	٦٤,٣	٤
البحرين	٣٠١	٤٩٧	٦٥,١	٣
السعودية	٥٩٨٧	٨٨٣٥	٤٧,٦	٥
عمان	٦٦١	١٢٩٧	٩٦,٢	٢
قطر	٣١٧	١٢٧٢	٣٠١,٣	١
الكويت	١٢٠٧	١٤٧٨ (٢٠١١)	٢٢,٥	٦
المجموع	١٠٣٨٢	١٦٥١٦	٥٩,١	-

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مع ملاحظة أن بيانات الإمارات لسنة ٢٠١٠ تخص سنة ٢٠٠٩، وبيانات الكويت تخص سنة ٢٠١١.

تُظهر بيانات الجدول (٣) أن إجمالي حجم القوى العاملة في دول مجلس التعاون بلغ حوالي ١٠,٤ ملايين في سنة ٢٠٠٠، ثم نما وأصبح نحو ١٦,٥ مليوناً، وبنسبة نمو بلغت ٥٩ في المئة للفترة عينها، وبمعدل تراكمي قدره ٥ في المئة سنويًا. ومن الملاحظ أن النمو الأكبر كان في دولة قطر، حيث تضاعف

(٣٢) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير دولة الكويت عن حقوق الإنسان، والتساؤلات حولها، جنيف، آذار/مارس ٢٠١٠.

(٣٣) الخياط، ص ٢٤٧.

الحجم ٣ مرات، وهذه حالة غير مستغربة بسبب عمليات التنمية التي تشهدها الدولة في جميع المجالات. وشهدت عُمان نموًا بلغ حوالي ١٠٠ في المئة لتصبح في المرتبة الثانية، بينما كانت دولة الكويت الأقل نموًا (٢٢,٥ في المئة)، وهذا يدل على الهدوء التنموي الذي تشهده الدولة، كما تقول التقارير الدولية.

يُستنتج من تحليل البيانات في الجدول أيضًا أن نسبة النشطين اقتصاديًا، وهي نسبة من يعملون إلى إجمالي السكان، وصلت إلى حوالي ٣٧,٧ في المئة في سنة ٢٠١٠، بينما كانت في سنة ٢٠٠٠ قرابة ٣٣,٥ في المئة في المجتمع الخليجي الكلي. ويمكن تعليل هذه النسبة بكون المجتمعات الخليجية مستثناة من وضع المجتمعات الطبيعية التي تتسم بانخفاض نسبة النشطين الاقتصاديين فيها. بناء عليه، فإن نسبة الإعالة الحقيقية صغيرة بصورة عامة، من دون الخوض في تفصيلات طريقة احتساب نسبة الإعالة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية والتي لها خصائص محددة في التركيبة الديموغرافية العمرية والنوعية وفي واقع دخول المرأة في سوق العمل، إلا أن نسبة الإعالة في المجتمعات الخليجية، وبناء على خصائصها الديموغرافية غير الطبيعية، كانت عالية في الماضي بسبب الظروف الاجتماعية، وخاصة ظروف عمل المرأة، علاوة على أن العمليات التنموية الكبرى التي يشهدها معظم دول الخليج عامل آخر واضح التأثير. وكما هو معروف، فإن الرافد الأكبر للقوة العاملة المتنامية في دول المنطقة في الأساس هو قوة العمل الآتية من الخارج، أو الوافدون الذين هم عازبون في أغليبتهم (انظر الجدول (٤)).

#### الجدول (٤)

نسب الوافدين المئوية من القوى العاملة في دول مجلس التعاون خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٨ - ٢٠١٠	نسبة العمالة المواطنة النسوية ٢٠٠٨ - ٢٠١٠	معدل البطالة بين المواطنين ٢٠٠٨ - ٢٠١٠
الإمارات	٩٠	٩٢	٤٢,١	٣,٩
البحرين	٥٩	٥٦	٣١	٤
السعودية	٥٦	٥١	١٤,٤	١١
عمان	٦٤	٧٢	٢٦,٤	١٥
قطر	٨٦	٩٣	٢٦	٠,٥
الكويت	٨٢	٨٥	٣٦	٢,١
المجموع	٦٠	٦٥	-	-

المصادر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مجموعة من المصادر، من بينها: الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١ (أبو ظبي: الصندوق، ٢٠١١)؛ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون (٢٠١٣)؛ منظمة العمل العربية، «التشغيل والبطالة في الدول العربية» (٢٠٠٨)؛ الخريف، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي، و *The GCC in 2020: The Gulf and its People*.

لئن كانت النسبة العامة للوافدين تصل اليوم إلى حوالي ٤٣ في المئة من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي الست، فإن نسبة العمالة الوافدة تفوق تلك النسبة بالتأكيد لتصل إلى حوالي ٦٥ في المئة، كما يتبين من الجدول (٤) الذي يُظهر أيضًا أن جميع دول الخليج، باستثناء البحرين والعربية السعودية، ارتفعت فيها نسبة العمالة الوافدة سنة ٢٠١٠ مقارنة بسنة ٢٠٠٠، ولا سيما في كلِّ عمان (٨ في المئة) وقطر (٧ في المئة)، وعليه ارتفعت النسبة العامة للعمالة الوافدة في دول الخليج مجتمعة من ٦٠ في المئة إلى ٦٥ في المئة بين السنتين المذكورتين .

إن انخفاض نسبة قوة العمل من المواطنين في هذا الشأن أمر مستغرب عندما نجد أن البيانات المتاحة عن مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل، من حيث الإحصاءات وكذلك من حيث التطورات في جميع الدول، تؤكد انخراط المرأة الإيجابي في قوة العمل في قطاعات لم تعد تقليدية، كالتدريس فقط، بل تعدها إلى جميع المجالات بلا استثناء، إلا أننا نلاحظ أن نسبة المواطنين بصورة عامة في قوة العمل تنخفض على نحو مستمر، كما يبين الجدول.

في دولة قطر كمثال، وهي التي تشهد حراكًا اقتصاديًا كبيرًا، تزايد عدد الناشطين اقتصاديًا بصورة مطردة، ونسبة ٣٣٠ في المئة خلال السنوات التسع الأخيرة (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)، فارتفع من ٤٤٤,٠٠٠ إلى حوالي ١,٧٥٠,٠٠٠، وهذا ما أدى إلى استمرار الاختلال في تركيبة القوى العاملة، حيث ظلت نسبة القطريين حوالي ٦ في المئة في سنة ٢٠١٣، ولكن البيانات تشير إلى أن نسبة الناشطات القطريات كبيرة مقارنة بنسبة الوافدات، إذ بلغت ١٩,٦ في المئة في مقابل ٤,٦ في المئة<sup>(٣٤)</sup>. ولدخول المرأة المواطننة سوق العمل أثر سلبي مباشر يتمثل في مزيد من الاعتماد على العاملات في المنازل؛ فوفقًا لدراسة رُفعت إلى مؤتمر وزراء العمل في دول الخليج الذي عُقد في الكويت سنة ٢٠٠٥، تبين أن إجمالي العاملين في المنازل من خادمتين وسائقين ومربين وغيرهم بلغ حوالي مليوني عامل من جنسيات شتى. وفي سنة ٢٠١٢ قُدِّر عددهم بحوالي ١,٢ مليون في العربية السعودية وحدها، يُنْفَق عليهم حوالي ٢٨ مليار ريال، في حين أن عددهم قُدِّر بأكثر من ٥٠٠ ألف في الكويت، وأن عدد الخادمين في ٢٣ في المئة من الأسر الإماراتية أكبر من عدد أفراد الأسرة<sup>(٣٥)</sup>. وتقول نورة الكواري في دراسة لها عن خدم المنازل إن أغلبية العمالة المنزلية غير مسلمة، و ٥٠ في المئة منها أمية. غير أن عمل المرأة الخليجية ليس السبب الوحيد لزيادة عدد خدم المنازل، بل يضاف إليه التباهي الاجتماعي، وسهولة إجراءات الحصول على تأشيرات دخول تصدرها الجهات المعنية لخدم المنازل؛ فلكل أسرة مواطنة في دولة قطر مثلاً ٤ تأشيرات على الأقل<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٤) «السكان والقوى العاملة من منظور السياسة السكانية لدولة قطر»، سكان (اللجنة الدائمة للسكان، قطر)، العدد ٢١ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، ص ٥.

(٣٥) «ظاهرة التوسع في اللجوء إلى الخدم في المنازل، وعواقبها الاجتماعية والأسرية»، قناة سكاى نيوز العربية (Sky News)، تقرير وحوار فيصل بن حريز، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٣٦) نورة يوسف مبارك الكواري، ظاهرة العمالة المنزلية الوافدة في قطر: دراسة في جغرافية السكان، الإصدارات الخاصة؛ ١٧ (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٣٥.

كما هو معلوم، من السهولة بمكان أن تستوعب حكومات دول الخليج عددًا كبيرًا من العمالة المواطنة عبر ما يسمّى برامج التوطين (التقطير والسعودة والأمرتة...). وقد حققت نسبة كبيرة من النجاحات في هذا المجال، ولا سيما في القطاع الحكومي، إلا أن القطاع الخاص هو صاحب أكبر فرص عمل في المنطقة، وتقدر نسبة العاملين فيه إجمالاً بحوالي ٨٠ في المئة، كما هي حالة دولة قطر، وتختلفي العمالة المواطنة إلى أقل من ١٠ في المئة فيه. ولكن بسبب وجود المساهمة الحكومية في معظم الشركات المختلطة الكبيرة (الحكومية والخاصة الوطنية والأجنبية)، ترتفع كثيرًا نسبة قوة العمل المواطنة مقارنة بشركات القطاع الخاص المتوسط والصغير، فتكاد مساهمتهم تختفي، كما هي حال القطاع الصناعي في دولة قطر، إلى أقل من ٢ في المئة<sup>(٣٧)</sup>، وهذه الحالة تتكرر كذلك في بقية الدول الخليجية بشكل واضح، باستثناء كل من العربية السعودية وعمان والبحرين.

في دراسة وضعها أحمد بن عبيد (٢٠٠٣) تأكيدًا لنمو نسبة العمالة الوطنية الداخلة في سوق العمل حتى العام ١٩٩٧، بلغت حوالي ٤,٧ في المئة مقارنة بالوافدين. يضاف ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في تحقيق هدف سياسات الإحلال في القطاع الحكومي بشكل كبير جدًا، ولكنها تشهد انخفاض درجة استجابة القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية لمبررات تكرر دائميًا<sup>(٣٨)</sup>.

في تقرير صادر عن مصلحة الإحصاءات العامة السعودية سنة ٢٠١٣، قُدّرت العمالة الوافدة في العربية السعودية بحوالي ٨,٤ ملايين، بنسبة نمو بلغت ٥ في المئة سنويًا، ويعمل ٦,٩ ملايين في القطاع الخاص، بينما يتوزع العدد الباقي بين القطاع العام (بنسبة صغيرة جدًا) والقطاع المختلط. وأكد التقرير أن البطالة السعودية تبلغ حوالي ١٠,٥ في المئة، أي ما يقارب ٤٤٨ ألف عامل وعاملة<sup>(٣٩)</sup>. وفي تقرير صادر عن وزارة العمل بعد حملة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة (بين نيسان/أبريل ٢٠١٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، وهي الحملة التي أدت بالوزارة إلى تغيير مهن ١,٩٥٨ مليون عامل، ونقل خدمات ٢,٠٨٧ مليون عامل آخرين، وهو ما جعل ٩٠٠ ألف عامل يغادرون العربية السعودية بشكل نهائي<sup>(٤٠)</sup>.

## قوة العمل العربية وغير العربية

اختلفت نسبة العرب بين الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ إلا أنه لوحظ خلال العقود الثلاثة الماضية (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)، ولا سيما في العقد الأخير في هذه الفترة تدني نسبتهم. ومما يُذكر

(٣٧) نظام بن عبد الكريم الشافعي، «العمالة في الصناعات التحويلية بدولة قطر بين هيمنة الوافدين وانزواء المواطنين»، دراسات (الجامعة الأردنية)، السنة ٣٨، العدد ٢ (حزيران/يونيو ٢٠١١)، ص ٦٠١ - ٦١٦.

(٣٨) أحمد بن سليمان بن عبيد، «محددات التوظيف في القطاع الخاص دول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٣١، العدد ١ (٢٠٠٣).

(٣٩) تقرير عن العمالة في السعودية، في: الشرق الأوسط (الملحق الاقتصادي)، ٢٢/٤/٢٠١٣.

(٤٠) وكالات الأنباء العالمية، نشرت أخبارًا عن نتائج حملة تصحيح أوضاع العمالة في المملكة العربية السعودية على لسان وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية، وما ورد على لسان الناطق الرسمي للمديرية العامة للجوازات، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

أن العوامل السياسية والخلافات المرتبطة بها هي من الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض، بالإضافة إلى تدني كفاءة الوافدين المهنية وارتفاع أجورهم مقارنة بغيرهم، فضلًا غير العرب عليهم، وخاصة في القطاع الخاص.

وقياسًا على ما ذكر من تأثير السياسة في الفترات الماضية، يُتَوَقَّع أن تعمل أحداث الربيع العربي على خفض أشد في قوة العمل العربية على غرار ما فعله الغزو العراقي لدولة الكويت؛ فمعظم المحللين يرى هذا، وخاصة في دولة الإمارات والعربية السعودية والكويت. وتجدر الإشارة إلى أن العرب الجدد في المنطقة اختلفوا عن ذي قبل؛ فمعظم الوافدين العرب إلى دول الخليج، ولا سيما أصحاب المؤهلات العليا، يحمل جنسيات غير عربية، كما في قطر على سبيل المثال، وخاصة في المجال الأكاديمي والبحث العلمي، إذ تبنت قطر تشجيع العلماء العرب المهاجرين ودعوتهم على نطاق واسع للعمل في منشآتها التعليمية والبحثية ومن بينها جامعة قطر.

وعلى عكس الحالة العربية، يمثل العمال الوافدون من الجنسية الهندية أكبر جالية وافدة في دول الخليج، طبقًا لعدد كبير من البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة في الجهات المعنية في الجمهورية الهندية؛ فقد أشارت دراسة حديثة نُشرت مقتطفات منها عبر وسائل الإعلام في آب/أغسطس ٢٠١١، إلى أن إجمالي عدد الهنود ارتفع من حوالي ١,٥ مليون في سنة ١٩٩١ إلى نحو ٣,٣ ملايين في سنة ٢٠٠١ و٥,٥ ملايين نسمة تقريبًا في سنة ٢٠١٠، وهم بالتالي يمثلون حوالي ٣٢ في المئة من إجمالي الوافدين إلى دول المنطقة والمنتشرين في جميع دول الخليج، أكثرهم في العربية السعودية بنسبة ٣٠ في المئة، وبالنسبة نفسها تقريبًا في دولة الإمارات العربية، وهم بهذا العدد يفوقون مجموع مواطني خمس دول خليجية ما عدا العربية السعودية. وهؤلاء العمال، كما تشير الدراسة، ينقسمون إلى فئتين: فئة ذات مهارة عالية وبنسبة ٣٢ في المئة، وفئة تراوح بين المهارة البسيطة وغير المهارة، فتحوّل سنويًا عشرات من المليارات من الدولارات إلى بلادهم، ويُرجع التقرير نمو العمالة الهندية إلى الاتفاقيات الموقعة مع دول الخليج بشأن الاستعانة بهم بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، بالإضافة إلى عوامل العلاقة التاريخية والكفاءة والأجور<sup>(٤١)</sup>. وفي ردة الفعل لدى المسؤولين الهنود بشأن الإجراءات السعودية الأخيرة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، طالب وزير الخارجية الهندي مواطنيه الهنود بمراعاة القوانين السعودية المنظمة لوجودهم على أرضها، وعليهم احترام تلك القوانين والالتزام بها أو العودة.

ومن جانب آخر، تشير الدراسات الخاصة بالعمالة الوافدة في دول المنطقة كذلك إلى انخفاض نسبة العمالة الإيرانية التي تُعتبر من أقدم القوى العاملة في دول الخليج العربية لأسباب جغرافية وتاريخية؛ فبعد أن كان أفرادها من أكبر الموجودين على مدى عقود قبل الثورة الإيرانية في سنة ١٩٧٩، تشير البيانات الحديثة إلى أن عددهم لم يتجاوز حوالي ٢١٠ آلاف كمعدل وسطي بين سنتي ٢٠٠٢

(41) Shafeeq Rahman, «India Receives 45% of its International Remittance from GCC Countries,» (TwoCircles.net, 23 August 2011).

و٢٠٠٤، وأن ٨٠ ألفاً منهم في الكويت<sup>(٤٢)</sup>. وبسبب القرارات السيادية المتخذة بهذا الشأن ابتداء من الحرب العراقية - الإيرانية سنة ١٩٨٠، فمن المتوقع أن تنخفض أعدادهم بمرور الوقت. ويمكن اعتبار تجربة دول الخليج في التعامل مع العمالة الإيرانية ناجحة في الحد من طغيان جنسية بعينها، يمكن تطبيقها على جنسيات أخرى من دون أي تأثير سياسي.

يمكن معرفة بعض خصائص العمالة الوافدة بشكل عام من خلال مثال دولة الكويت؛ ففي دراسة عن الملامح الأساسية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص الكويتي في سنة ٢٠١٠، تبين أن ٩٢,٣ في المئة هم من الذكور، و٦٧ في المئة منهم هم من فئة ٣٠ - ٤٩ سنة، وأقل من ٢,٥ في المئة منهم أميون، والجامعيون حوالي ١٣ في المئة. وتبين أيضاً أن ١٠ في المئة يعملون في قطاع الصناعات التحويلية، ومثلهم في قطاع التشييد والبناء، وحوالي ٤٥ في المئة يعملون في القطاع الخدمي، وأن رواتب ٥٠ في المئة تقل عن ١٢٠ ديناراً، بينما ١٥ في المئة فقط تزيد رواتبهم على ٤٨٠ ديناراً. ومن حيث الجنسيات، تبين أيضاً أن ٣٨,٣ في المئة من الوافدين عرب، و٥٩,٦ في المئة آسيويون<sup>(٤٣)</sup>.

## خلاصات واستنتاجات

- تبين من خلال البحث أن المسألة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لا تزال تعاني خللاً، ومن جوانب عدة، بالإضافة إلى تبعاتها المقلقة، سواء للمسؤولين أو للمواطنين. ولا يوجد أثر واضح، كما يبدو، لتوصيات المؤتمرات والدراسات والأبحاث بضرورة ضبطها، كما ورد في الاستراتيجية السكانية الموحدة، حتى بلغ المعدل المتوسط العام للنمو السكاني خلال الفترة حوالي ٣,٥ في المئة ليرتفع إجمالي السكان إلى ٤٤ مليوناً بعد أن كانوا حوالي ٣١ مليوناً قبل ١٠ سنوات في سنة ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يبلغ الحجم حوالي ٦٢ مليوناً في سنة ٢٠٢٠ وحوالي ٨٧ مليوناً في سنة ٢٠٣٠ إذا ما استمر النمو بوتيرة فترة الدراسة.

- تبين كذلك استمرار انخفاض نسبة المواطنين من إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة، إلى أن وصلت في سنة ٢٠١٠ إلى ٥٤ في المئة تقريباً، ومن المتوقع أن يصبح المواطنون أقلية في سنة ٢٠٢٠، أي حوالي ٤٥ في المئة، إذا ما ظل معدل نمو الوافدين على التوتيرة نفسها في فترة الدراسة، وحوالي ٤٧ في المئة في حالة انخفاض نسبة نمو الوافدين إلى حوالي ١,٣ في المئة بدلاً من ١,٨ في المئة. وتشهد معدلات النمو السكاني الطبيعي بين المواطنين بصورة عامة انخفاضاً عن ذي قبل، بسبب التطور في المجال العلمي والثقافي والاقتصادي والأمني للجنسين

(42) Andrzej Kapiszewski, «Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries.» Paper Presented at: «Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities.» (United Nations Meeting, Beirut, 15-17 May 2006).

(٤٣) دولة الكويت، الجهاز المركزي للإحصاء، الملامح الأساسية للعمالة الوافدة في القطاع الخاص الكويتي في عام ٢٠١٠، ٢٠١١.

على حد سواء، وهو ما يعني زيادات طبيعية أصغر نسبياً في المستقبل ولا يمكنها سد الفجوة بين الطرفين.

- البدون هم الفئة الثالثة من سكان دول مجلس التعاون الخليجي في ما عدا عمان، إذ يقدر عددهم الإجمالي بحوالي ٥٠٠ ألف نسمة. ولكن بحلول العقد الأول حُلّت قضيتهم بشكل نهائي في البحرين، بينما لا تزال مؤجلة في بقية الدول الأربع، وخصوصاً الكويت التي تشهد حراكاً وضغطاً لم يُعهدها من قبل، بسبب ثورات الربيع العربي. وبدأت القضية تأخذ بُعداً دولياً بشكل أكبر، وخاصة لدى منظمات وهيئات حقوق الإنسان في مؤتمراتها كالتّي تُعقد في جنيف سنوياً، وتقر الكويت بأن عشرات الآلاف منهم مؤهلون للحصول على الجنسية الكويتية.

- تصدر دول الخليج أول مرة قرارات أو توجيهات عليا أكثر تشدداً متعلقة بالأحجام المخطط لها للوافدين بشكل عام؛ فالكويت وضعت برنامجاً لتقليص عددهم خلال ١٠ سنوات بواقع مليون نسمة، ولكنها تراجعته عنه بسرعة. وتشددت كل من السعودية والبحرين تجاه العمالة الهامشية والمسترة. وسلطنة عمان أعلنت أنه ينبغي ألا يكون الوافدون أكثر من ثلث السكان مهما كانت الظروف، ولم تستطع أيضاً التقيد، كما تدل على ذلك البيانات الرسمية الأحدث الصادرة عن جهاز الإحصاء لسنة ٢٠١٣.

بيّنت الدراسة أن النسبة الأكبر من الزيادات السكانية ناتجة من القوى العاملة التي تستقبلهم دول الخليج، حيث نما عددهم من حوالي نصف مليون في سنة ١٩٦٥ إلى حوالي ١٦,٥ مليوناً في سنة ٢٠١٠، وأن مشاركة المواطنين في قوة العمل انخفضت من ٦٥ في المئة في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٠ في المئة في سنة ٢٠١٠ على الرغم من ازدياد أعداد الخريجين من الذكور والإناث، حيث إن دول المنطقة تشهد دخول المرأة الخليجية بشكل متسارع في سوق العمل، وخاصة في القطاع العام، وفي قطاعات عمل لم تكن في أولوياتها في الماضي القريب، مثل البنوك والأمن والدفاع والهندسة، وفي الإدارات الصناعية وغيرها، ولكن مع ذلك لا بد من إعادة النظر في ساعات العمل للمرأة، حيث إن من تبعاتها استمرار الحاجة إلى العمالة الخدمية المنزلية بشكل متزايد.

- بدأت مخرجات التعليم المتطورة وسياسات الابتعاث إلى الخارج وفتح تخصصات مهنية محلية في الكليات المتوسطة، بجانب انتشار اللغة الإنكليزية، تعمل بإيجابية نحو سد الفجوة النوعية التقليدية، وهو ما أدى الى نشوء جيل من العمالة المواطنة ذات كفاءة عالية. وقد مكنت هذه التطورات التعليمية والتدريبية، كما بينت دراسات ميدانية، من دخول القوى العاملة الوطنية مضممار القطاع الخاص والتنافس فيه، ولكن الرواتب المنخفضة للعمالة الوافدة، وخاصة المتوسطة والمتدنية، لا تزال تُعتبر عامل تفضيل القطاع الخاص لهم.

- أظهرت البيانات المستخدمة في الدراسة أن نسبة العرب في التركيب السكاني الخليجي في انخفاض مستمر، حتى وصلت إلى حوالي ٢٠ في المئة في المتوسط في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الخلافات السياسية العربية، بالإضافة إلى ضعف

الكفاءة وأجورهم العالية مقارنة بالآسيويين. وفي المقابل، يمثل الوافدون الهنود أكبر المجموعات الوافدة إلى المنطقة بعدد يقارب 5 ملايين، وهم بالتالي أكثر من إجمالي مواطني خمس دول خليجية باستثناء السعودية.

وبناء على جميع تلك النتائج التي ارتبطت بمحاور البحث ومصادر معلوماته وتحليلها، فإن النظرة المستقبلية تكمن في أن تتخذ الدول قرارات تاريخية لا تحتمل التأجيل فترة أطول، ومبنية على استراتيجية بعيدة المدى، وليست وقتية مزعجة لجميع الأطراف وربما لا تستطيع الدول تحمّل عواقبها. والاستراتيجية التي توصي بها الدراسة ينبغي أن تبنى على دراسات موضوعية دقيقة، وهي موجودة، من بين أدواتها تقييد الهجرة الجديدة إليها، والاستفادة القصوى من العمالة الوطنية المؤهلة والعاطلة. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من أبناء الوافدين الحاليين، وبدرجة رئيسية العرب منهم؛ فهم بكل تأكيد يتصفون بصفات مختلفة عن القادمين الجدد، وهم مشربون ثقافة المكان وهويته بدرجة كبيرة، ومن بينهم المجموعة المعروفة بالبدون أو بعديمة الجنسية، وينبغي حل المشكلة لأن تركها بلا حل يؤدي إلى زعزعة الأوضاع الداخلية بمرور الوقت، وخاصة الأوضاع السياسية والأمنية، ويتفاقم وضع هذه الفئة الإنساني بشدة. ويشار إلى أن الأجيال الحالية منهم لا تختلف في خصائصها عن المواطنين، وأن الدول تمنحها مزايا خاصة تقول إنها إنسانية، ولا يبقى إلا أن يتخذ بشأنها القرار النهائي الإيجابي ويقفل ملفها.

من ناحية أخرى، من بين ما يجب أن تتضمنها الاستراتيجية المستقبلية للحالة السكانية في دول الخليج ضرورة التحديد المرن لأحجام السكان القصوى التي يجب أن تكون عليها دول الخليج، كل بحسب الإمكانيات والتطلعات. والهدف من هذه التوصية تحقيق التوازن بين الكم العددي ونوعية الحياة المنشودة للمواطنين والوافدين على حد سواء؛ فالخدمات والمرافق التي تتجهده دول الخليج لكي تكون قريبة من المثالية، والتي جعلتها تحتل مراكز متقدمة في تقارير التنمية البشرية السنوية، بدأت بسبب الضغط العددي عليها، تؤول إلى التردّي بدرجة ما، سواء في التعليم أو في الصحة أو السكن أو الازدحام المروري وغيرها.

## References

## المصادر والمراجع

### العربية

1. ابن عبيد، أحمد بن سليمان. «محددات التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الملك سعود) السنة 31، العدد 1، (2003).
2. اسحاق، يوسف الياس. «الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي: اتفاقية الأمم المتحدة، 1990». ورقة قدمت إلى: ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، 19-20 نيسان/ أبريل 2004.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 2000: حقوق الإنسان والتنمية البشرية. نيويورك: البرنامج، 2000.



٤. بوناين، مايكل. «النمو السكاني وسوق العمل وتأثيرهما على أمن الخليج». في: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.
٥. «التطور الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي». (مؤتمر من تنظيم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الشويخ، ٢٣ - ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣).
٦. الخريف، رشود بن محمد. الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٧. (الإصدارات الخاصة؛ ٢٠)
٧. الخياط، حسن عليوي. السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي. الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ٢٠٠٠.
٨. دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان. الوعي السكاني في المجتمع القطري: دراسة ميدانية لمعارف القطريين واتجاهاتهم نحو القضايا السكانية. الدوحة: اللجنة، ٢٠١٢. (سلسلة دراسات سكانية؛ ١٥)
٩. الرمضان، محمد علي. «التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: السنة ٣٥، العدد ١٣٤، تموز/ يوليو ٢٠٠٩. ص ٦١ - ٩٩.
١٠. «السكان والقوى العاملة من منظور السياسة السكانية لدولة قطر». سكان (اللجنة الدائمة للسكان، قطر): العدد ٢١، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.
١١. الشافعي، نظام بن عبد الكريم. «العمالة في الصناعات التحويلية بدولة قطر بين هيمنة الوافدين وانزواء المواطنين». دراسات (الجامعة الأردنية): السنة ٣٨، العدد ٢، حزيران/ يونيو ٢٠١١. ص ٦٠١ - ٦١٦.
١٢. الصندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١١. أبو ظبي: الصندوق، ٢٠١١.
١٣. عبد الرحمن، أسامة. البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٧)
١٤. العتيبي، محمود حسني. «توطين الوظائف وأثره على إنتاجية العاملين في البنوك السعودية». التعاون (مجلس التعاون لدول الخليج العربية): السنة ٢٣، العدد ٧٨، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. ص ٤٩-٦٩.
١٥. العنزلي، عوض خلف. «عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص وبعض المهن الحرفية». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: السنة ٢٦، العدد ٩٩، تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. ص ١١٧-١٦٦.
١٦. الغيث، ناصر أحمد. «التركيب السكانية: مشكلة اقتصادية في المقام الأول». الرؤية الاقتصادية (أبو ظبي): نيسان/ أبريل ٢٠١٠.
١٧. الكواري، علي خليفة. نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٣. (الإصدارات الخاصة؛ ١٠)
١٨. الكواري، نورة يوسف مبارك. ظاهرة العمالة المنزلية الوافدة في قطر: دراسة في جغرافية السكان. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٦. (الإصدارات الخاصة؛ ١٧)

١٩. ملف الخليج الإحصائي. الدوحة: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ٢٠٠٨.
٢٠. النجار، غانم. «دراسة تفصيلية دقيقة عن البدون». (حركة الكويتيين البدون، ٢٨/٥/٢٠٠٣).  
على الموقع الإلكتروني: <<http://www.kuwbedmov.org>>.
٢١. وطفة، علي أسعد. «مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت): السنة ٣٦، العدد ١٣٩، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.
٢٢. الوقيان، فارس مطر. «عديمو الجنسية في الكويت: الأزمة والتداعيات». السياسة الدولية: العدد ١٧٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

### الأجنبية

1. Bulletin on Population and Vital Statistics in the Arab Region, Sixteenth Issue. New York: United Nations, 2014. On the Web: <[http://www.bestsellingcarsblog.com/tag/ggc/\(November2013\)](http://www.bestsellingcarsblog.com/tag/ggc/(November2013))>.
2. Coe, Neil M., Philip F. Kelly and Henry W. C. Yeung. *Economic Geography: A Contemporary Introduction* (Malden, MA: Blackwell Pub., 2007).
3. *The GCC in 2020: The Gulf and its People*. Geneva; London: Economist Intelligence Unit Limited, 2009.
4. *The GCC in 2020: Resources for the Future*. Geneva; London: Economist Intelligence Unit Limited, 2010.
5. Kapiszewski, Andrzej. «Arab Versus Asian Migrant Workers in the GCC Countries.» Paper Presented at: «Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities.» (United Nations Meeting, Beirut, 15-17 May 2006).
6. Rahman, Shafeeq. «India Receives 45% of its International Remittance from GCC Countries.» (TwoCircles.net, 23 August 2011).
7. *The World Factbook*. Washington, DC: Central Intelligence Agency, 2011.
8. «World Population Data Sheet.» (Population Reference Bureau, Washington, DC, 2000-2010).